E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL4.SIT/DCDF/2025/CLOSING STATEMENT
16 July 2025
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

البيان الختامي
النسخة الثانية من المنتدى العربي العالمي للتعاون الرقمي والتنمية (لعام ٢٠٢٥)

تمهيد

نظّمت الإسكوا وجامعة الدول العربية والمنظمات الشريكة لهما، بالتعاون مع الحكومة الأردنيّة ممثّلة بوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، النسخة الثانية من " المنتدى العربي العالمي للتعاون الرقمي والتنمية" تحت شعار **"رؤيتنا، عالمنا، مستقبلنا"** خلال الفترة ٢٣-٢٦ فبراير ٢٠٢٥ في فندق الانتركونتيننتال، عمان. ويعد هذا المنتدى الأول من نوعه في مجال تعزيز التعاون الرقمي في المنطقة العربية وخارجها ويتماشى مع الاتفاق الرقمي العالمي وقرارات مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات الصادرة عن دورته السابعة والعشرين.

- استند هذا المنتدى إلى نجاح نتائج النسخة الأولى من منتدى التعاون الرقمي والتنمية لعام ٢٠٢١ وإلى قرارات مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات ذات الصلة بشأن أهمية توسيع المشاركة على أعلى مستوى في النسخة الثانية، وإلى نتائج ثلاثة اجتماعات استشارية إقليمية نظّمتها الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية. وقد شارك في النسخة الثانية من المنتدى حوالي ٣٥٠ مشاركاً وضمّ أكثر من ٣٠ جلسة هدفت إلى مراجعة تقدم العمل في تنفيذ الأجندة الرقمية العربية ٢٠٢٣-٢٠٣٣، والمساهمة في تعزيز التعاون الرقمي العالمي ومراجعة نتائج قمة مجتمع المعلومات +٢٠ ومستجدّات مسار الميثاق الرقمي العالمي؛ وذلك ضمن مسارات متعددة، وفقرات رفيعة المستوى، وجلسات مواضيعية، وفعّاليات جانبية، بمشاركة ممثلين عن القطاعين العام والخاص، والمجتمع التكنولوجي، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والشباب، والمنظمات الدولية. وشملت المسارات الرئيسية في منتدى التعاون الرقمي والتنمية لعام ٢٠٢٥ ما يلي:

- ٢٣ فبراير ٢٠٢٥: مؤتمر الشركاء الأول الرفيع المستوى حول الأجندة الرقمية العربية ٢٠٢٣-٢٠٣٣.
- ٢٤-٢٦ فبراير ٢٠٢٥: المنتدى العربي الرابع الرفيع المستوى حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأجندة ٢٠٣٠.
- ٢٤-٢٦ فبراير ٢٠٢٥: المؤتمر السابع للمنتدى العربي لحوكمة الإنترنت.

مخرجات المنتدى

وفيما يلي أهم رسائل المنتدى والذي أكّد على:

١. الدور الرئيسي الذي تلعبه الإسكوا في رسم المستقبل الرقمي في المنطقةِ العربية وذلك من خلال التزامها بالتعاون الرقمي الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره "خطتنا المشتركة"، وذلك للعقد القادم وما بعده، بهدف تحقيق تنمية رقمية شاملة ومستدامة لا تهمل أحداً، وذلك من خلال تنظيم المنتدى العربي العالمي

للتعاون الرقمي والتنمية بنسخته الأولى (٢٠٢١) والثانية (٢٠٢٥) وجمع المسارين العربيين الرئيسيين للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ولمنتدى حوكمة الإنترنت بالإضافة إلى مؤتمر الشركاء الرفيع المستوى حول الأجندة الرقمية العربية الأجندة الرقمية العربية ٢٠٢٣ – ٢٠٣٣، وغيرها من فعاليات متعلقة بدور البرلمانيين العرب في تعزيز الحوكمة الرقمية الفعّالة في المنطقة العربية، ومائدة وزارية مستديرة حول الأجندة الرقمية العربية، وعدد من الحوارات السياساتية الرفيعة المستوى حول تعزيز الثقة الرقمية، وتحفيز الابتكار، والتحول الشامل نحو الاقتصاد الرقمي.

٢. الدور الرئيسي الذي تلعبه أيضاً منظمات الأمم المتحدة وخاصة الاتحاد الدولي للاتصالات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب التكنولوجيات الرقمية والناشئة في الأمم المتحدة، في تنسيق وتنفيذ مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة إقليمياً وعالمياً، بالإضافة إلى العمل على توحيد جهود منظمات الأمم المتحدة لدعم الدول العربية في جهودها للتحول الرقمي.

٣. استمرار الجهود الإقليمية المتميزة التي تتم من خلال المشروع المشترك للإسكوا وجامعة الدول العربية بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى بالإضافة إلى الدول والحكومات العربية بشأن وضع وتطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجندة الرقمية العربية ٢٠٢٣-٢٠٣٣)، لتتلاءم وأولويات المنطقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة ٢٠٣٠، حيث شكّل المنتدى بنسخته الثانية منبراً مساعداً لدعم تفعيلها وتطويرها وبناء الشراكات من أجلها ومن أجل مستقبل رقمي عربي مشرق.

٤. تعزيز التعاون الرقمي والتنمية الرقمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال دعم الجهود التي تبذلها الإسكوا وجامعة الدول العربية في توفير منصّات للحوار والشراكة متعددة الأطراف، مثل منتدى التعاون الرقمي والتنمية. كما نشيد بالدور المحوري لهذه المنصّات في دعم التنمية الرقمية، بالإضافة إلى تعزيز هذا التعاون لضمان تحقيق تحول رقمي مستدام وشامل يتماشى مع أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥. دعم الجهود المبذولة في وضع وتفعيل الأجندة الرقمية العربية ٢٠٢٣-٢٠٣٣ بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة والإقليمية، مما ساهم في تطوير إطار عمل رقمي شامل للمنطقة. كما تم الإشادة بمرونة هذه الأجندة وقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، مع التأكيد على ضرورة تحديثها بشكل دوري لتعزيز التنسيق الإقليمي وضمان مواكبة التطورات التكنولوجية.

٦. تشجيع الدول العربية على المشاركة في منصة إطار التعاون والشراكة للتنمية الرقمية لدعم تحقيق أهداف الأجندة، وتعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ودعم مشاريع التحوّل الرقمي والاقتصاد الرقمي. كما أوصي المشاركين بانعقاد مؤتمر الشركاء الرفيع المستوى حول الأجندة الرقمية العربية بشكل دوري لمناقشة التحديات، واستكشاف الفرص المتاحة، وتحديد أولويات التنفيذ وفقاً لاحتياجات الدول العربية.

٧. تطوير أجندات رقمية وطنية متوائمة مع الأجندات الإقليمية، تتضمن أهدافًا واضحة وأطر تنفيذية قابلة للقياس على المدى القصير والمتوسط والبعيد. كما أوصي بإنشاء مراصد وطنية لمؤشرات التنمية الرقمية لتعزيز رسم السياسات القائمة على الأدلة، مع ضرورة تأمين التمويل اللازم لتنفيذ الأجندة من خلال شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من صناديق التنمية الدولية لدعم الاستدامة الرقمية في الدول العربية.

٨. دعم الجهود المبذولة من قِبل الإسكوا وجامعة الدول العربية وأصحاب المصلحة المعنيين حول السياسات العامة للإنترنت، وذلك على المستويين العالمي والإقليمي، لعملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، والعمل على تطوير مكوناته بما يتلاءم والتطورات الدولية وخاصة خارطة طريق للتعاون الرقمي الصادرة عن الأمم المتحدة، لما له من فائدة على مجتمع الإنترنت في المنطقة، وفي إيصال صوتها إلى المنتديات العالمية؛ وحث جميع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في المنطقة على المشاركة الفاعلة في اجتماعات وفعاليات المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت ولجانه المختلفة.

٩. تعزيز دور البرلمانيين في مناقشة القضايا العالمية لحوكمة الإنترنت، وتمكينهم من صياغة الأطر التشريعية والتنظيمية التي تحكم السياسات الرقمية، مع التركيز على القضايا الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، حماية البيانات، والأمن السيبراني. كما نوصي بتفعيل المشاركة الفاعلة للبرلمانيين العرب في المسارات الدولية

والإقليمية، لا سيما من خلال المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت والمنتديات الإقليمية، لضمان تكامل الجهود والتأثير في النقاشات المتعلقة بالسياسات الرقمية.

١٠. إطلاق شبكة البرلمانيين العرب لحوكمة الإنترنت كمنصة لتعزيز التعاون بين البرلمانيين في الدول العربية، بهدف تطوير سياسات رقمية عادلة ومستدامة تدعم الاقتصاد الرقمي في إطار الأجندة الرقمية العربية. كما نشجع على إطلاق منتدى عربي للتنسيق بين البرلمانات، مع الترحيب بمبادرة الأردن لاستضافته، إضافة إلى تعزيز التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي لصياغة موقف عربي موحد تجاه القضايا الرقمية. وأخيرًا، نوصي بتطوير برامج بناء القدرات لضمان مشاركة فعالة للبرلمانيين في صياغة سياسات تستجيب للتحديات الراهنة والمستقبلية.

١١. استمرار ومساندة الجهود التي تقوم بها الأيكان، ومنظمة رايب ان سي سي، وجمعية الإنترنت وخاصة مبادرات بناء القدرات في مجال تطوير البنى التحتية لشبكات الاتصالات والإنترنت، وضمان أمن وسلامة واستمرارية شبكة الإنترنت في المنطقة، ووضع التقارير ونشر آخر الإحصائيات والمقاييس.

١٢. دعم الدول والحكومات العربية في تطوير وتنفيذ سياسات واستراتيجيات لتعزيز التنمية الرقمية والتعاون الرقمي، وسياسات التحول الرقمي، والنفاذية الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيات الناشئة واعتماد التكنولوجيا والابتكار في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في الدول التي هي في طور إعادة الإعمار.

١٣. دعم الجهود المبذولة لدعم الدول العربية من قِبل الإسكوا من خلال برنامج تعزيز التنمية الرقمية والتعاون الرقمي للدول العربية الذي أُطلق في عام ٢٠٢٠ وما يتضمنه من مشاريع فرعية مثل مشروع الاستعراضات الوطنية والإقليمية للتنمية الرقمية، ولتسليط الضوء على الجهود المبذولة في الدول العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسريع وتيرة تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٤. العمل العابر للقطاعات للاستفادة من مشروع استعراضات التنمية الرقمية الوطنية والإقليمية، واستخدامها كأداةً فعّالة لخدمة راسمي السياسات الوطنية والإقليمية في تطوير سياسات قائمة على الأدلّة وتطوير أجندات رقمية تكاملية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبلورة الخطط الوطنية لتنفيذها، والعمل على رفع مستوى الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

١٥. تحسين البنية التحتية الرقمية وتطوير الأطر التنظيمية المستقبلية في المنطقة العربية، حيث لا تزال الفجوة الرقمية تمثل تحديًا كبيرًا بسبب التطور التكنولوجي السريع الذي يفوق قدرة القوانين والتشريعات الحالية على مواكبته، من خلال اعتماد سياسات تنظيمية مرنة ومستقبلية تعزز الشمول الرقمي وتدعم بيئة رقمية مستدامة وقادرة على مواجهة التحديات. وأهمية اعتماد نهجًا متكاملاً يشمل ليس فقط الاستثمار في البنية التحتية مثل شبكات الألياف الضوئية والجيل الرابع والخامس، ولكن أيضًا دعم الابتكار، وتطوير الخدمات الرقمية، والاستثمار في تنمية رأس المال البشري لضمان تحقيق أقصى عائد على الاستثمار. بالإضافة إلى ضرورة تنسيق الجهود الإقليمية لتنظيم شركات التكنولوجيا العالمية وضمان العدالة الضريبية الرقمية، من خلال استحداث سياسات ضريبية عادلة مثل ضريبة القيمة المضافة (VAT) لضمان مساهمتها في التنمية الرقمية. كذلك وضع أطر تنظيمية تعزز التوازن بين الشركات العالمية والمحلية، وتحافظ على عدالة المنافسة واستدامة الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية.

١٦. تطوير اقتصاد رقمي متكامل ومستدام في المنطقة العربية من خلال تبني سياسات تمويل مبتكرة، وتعزيز التكامل بين القطاعات، واعتماد استراتيجيات وطنية موحدة لضمان تنسيق الجهود حيث يشكّل قطاع البريد محورًا أساسيًا لدعم التجارة الإلكترونية، إلى جانب الارتقاء بالقدرات الرقمية لضمان تحول رقمي شامل موثوق وآمن.

١٧. تكامل تقنيات الفضاء مع التحول الرقمي في المنطقة العربية لتعزيز الاتصال والبنية التحتية الذكية. وأهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتكثيف التنسيق بين الإسكوا والوكالات العربية المعنية بالفضاء لضمان تنفيذ فعال للأجندة الرقمية العربية ٢٠٢٣-٢٠٣٣. بالإضافة إلى الاستثمار في بناء القدرات والتعليم الفضائي وأهمية مواءمة السياسات الفضائية الوطنية والإقليمية لدعم الابتكار وحماية سيادة البيانات وضمان التشغيل المستدام للأنشطة الفضائية.

١٨. تعزيز السيادة الرقمية وضمان وحدة واستقلالية الإنترنت كعامل أساسي في تعزيز التعاون الإقليمي، وذلك من خلال توحيد المفاهيم الرقمية وتطوير سياسات منسقة بين مؤسسات الدولة لدعم الحوكمة الرقمية وتعزيز مرونة الفضاء السيبراني. بالإضافة إلى أهمية استكشاف الفرص الاقتصادية الرقمية لدفع عجلة التنمية، وتعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بما يضمن تنظيمًا فعّالًا وبناء القدرات في الأمن السيبراني. وأهمية توحيد الآليات والمرجعيات لتعزيز التنسيق الإقليمي، مع التأكيد على رفض تسييس البنية التقنية للإنترنت حفاظًا على استقلاليتها، استدامتها، ودورها المحوري كأداة لتحقيق التنمية الشاملة.

١٩. تطوير أطر تنظيمية وأخلاقية واضحة للذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية، بما يضمن توظيفه كأداة استراتيجية للتنمية المستدامة مع الحفاظ على القيم الإنسانية. وأهمية تحديث السياسات الوطنية لتعزيز السيادة الرقمية والاستثمار في البنية التحتية، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتسريع تبني الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية. وكذلك إعادة تأهيل القوى العاملة لمواكبة التطورات، ومعالجة التحيز في نماذج الذكاء الاصطناعي، وتعزيز التعاون الإقليمي لتطوير التطبيقات العربية وزيادة القدرة التنافسية، مع الالتزام بالمواثيق الإقليمية والدولية لضمان حوكمة مسؤولة لهذه التقنيات.

٢٠. تطوير حوكمة البيانات وضمان خصوصية الأفراد كأساس لبناء الثقة وتعزيز الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية مما يتطلب سد الفجوات التشريعية، حيث لا تزال معظم الدول تفتقر إلى سياسات شاملة لحماية البيانات، مما يستدعي مواءمتها مع المعايير الدولية مثل (GDPR) لضمان بيئة رقمية آمنة وجاذبة للاستثمار.

٢١. أهمية وضع إطار عربي موحد لحوكمة البيانات، إلى جانب تنسيق الجهود بين المنظمات الإقليمية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. بالإضافة إلى الاستثمار في بناء القدرات من خلال تعزيز برامج التدريب والتوعية حول الخصوصية وأمن المعلومات، مع ضمان تنفيذ فعال يعتمد على جميع أصحاب المصلحة من خلال نهج تشاركي يضمن تدفق البيانات بطريقة منظمة وآمنة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة لتعزيز الاستدامة الرقمية في المنطقة.